



جمهورية العراق

كويت مارى عيراق

داد كاي بالآي نيتيتيحاوي

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٦/اتحادية/تيميز/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٨/١٢/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندى و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو أنتن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب و أصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى عليه - /رئيس مجلس محافظة واسط / إضافة لوظيفته وكيلاه الموظفين

الحقوقيان مديحه نعيم ياسين و سنان سهيل نجمان .

التميز عليه - المدعى / تطيف حمد طرفة / محافظ واسط / وكيله المحامي عني حسين الثامر .

الإدعاء :

ادعى وكيل المدعي (التميز عليه) امام محكمة القضاء الاداري بأن مجلس محافظة واسط (التميز) اصدر قراره المرقم (٣٦٢) في ٧/٩/٢٠١٠ القاضي بإقالة موكله المدعى من منصبه كمحافظ لمحافظة واسط ، وبما أن القرار لا سند له من القانون حيث انه يمثل خرقاً للقانون لصدوره من جهة لا صلاحية لها بإصداره ولعدم توفر أدلة الإثبات الحصرية المحددة للإقالة بالفقرة (٨) من المادة (٧) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) طلب الحكم بإلغاء قرار مجلس محافظة واسط المشار اليه أنفا ، نظم المدعى لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته وسجل تنظلمه بالعدد (١٠١٣٤/١٩) في ١٦/٩/٢٠١٠ وقد تم رفض التنظلم في ١٩/٩/٢٠١٠ ، اقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٠ طالباً بالحكم بإلغاء قرار مجلس محافظة واسط المرقم (٣٦٢) في ٧/٩/٢٠١٠ مع الغاء كافة الآثار المترتبة عليه ، ونتيجة للمرافعة الحضورية العينية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٠ وبعد اضبارة ٣٩٩/ق/٢٠١٠ حكماً "يقضى بإلغاء الفقرة (١) من قرار مجلس محافظة واسط رقم (٣٦٢) في ٧/٩/٢٠١٠ ذلك ان اغلب المواضيع التي تم استجواب المدعى بها تتعلق بوقائع تمت في ظل مجلس المحافظة في دورة سابقة يفترض انه قد تمت تصفية حساباتها وتقويم أخطائها في ختام انتهاء تلك الدورة وحيث ان محاضر جلسات الاستجواب هو عبارة عن توجيه أسئلة وإجابات ولم تثبت بالنتيجة تحقق مايفيد عدم نزاهة المدعى او قيامه بهدر المال العام او تقصيره المتعمد



كويتي عيراق

داد كاي بالآي نيينتيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

في اداء الواجبات وانما هي مخالفات ادارية يمكن معالجتها وفق احكام القاتون ، طعن المميز بالحكم المذكور امام المحكمة الاتحادية العليا بلائحه التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/١١/٧ طالباً نفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان القرار المميز قد صدر من محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١ في الدعوى العرقمة (٣٩٩/ق/٢٠١٠) استناداً لأحكام الفقرة (٤) من القاتون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قاتون التعديل الأول لقاتون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨) والتي نصت على ((للمحافظ ان يطعن بقرار الإقالة لدى محكمة القضاء الإداري خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه به ، وتبت المحكمة بالطعن خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها الطعن ، وعليه ان يقوم بتصريف أعمال المحافظة خلالها)) . أي ان محكمة القضاء الاداري عند نظرها الطعن استناداً إلى النص المذكورٍ تنظره وتبت فيه باعتبارها محكمة تدقيق الطعن وعليها ان تلتزم بالمدّة المقررة لتبت فيه البالغة (٣٠) ثلاثين يوماً وان قاتون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١ لسنة ٢٠٠٨) المعدل بالقاتون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ لم يخضع القرار الذي يصدر من محكمة القضاء الاداري الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بدليل ان الفقرة (٥) من المادة (٧/ثماناً) من القاتون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ قد نصت على انه (يقوم مجلس المحافظة بعد انتهاء مدة الطعن المشار اليها في الفقرة (٤) أعلاه او المصادقة عليه من قبل المحكمة المختصة بانتخاب محافظ جديد خلال مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً) أي ان القرار الصادر من مجلس المحافظة بعد انتهاء مدة الطعن البالغة خمسة عشر يوماً او في حالة مصادقة محكمة القضاء الاداري للقرار الصادر من مجلس المحافظة يكون باتاً غير قابل للطعن به تمييزاً لان مجلس المحافظة بعد الانتهاء من الحالتين المذكورتين يقوم بانتخاب محافظ جديد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً لذا فإن القرار المميز غير قابل للطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا كما ان اختصاص المحكمة الاتحادية العليا قد ورد في المادة (٤) من قاتون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وفي المادة (٩٣) من دستور



كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئيئنتيحابي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة ٢٠/ثالثاً ٢- وفي المادة ٣١/احد عشر/ ٣- من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١ لسنة ٢٠٠٨) المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ ولم يكن من بين هذه الاختصاصات البت في القرار الصادر من محكمة القضاء الاداري وفقاً لاختصاصها المنصوص عليه في المادة (٤) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ المشار اليه اعلاء لذا وللاسباب المتقدمة يكون الطعن التمييزي المقدم لا سند له من القانون مما يقتضي رده شكلاً لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رده شكلاً مع تحميل المميز اضافة لوظيفته رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/١٢/٨.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين ابو التمن